ماتت عن زوج فصار النصف الباقي الى ملح مصلح عالم بعد عبد الله نوح ام ولد
زوجت وولدت منه ومات ابوهم لا يرثون منه حب ولام الولد من متاعها بين
بعد موت مولاها كالملحفة والقميص وقطعة استبرق وكذا الوحات وعنق عبد قطع
خفاف وقلنسوته وقميصه وازاره وسراويله ودن السيف والمنطقة الا ان يقوم
له متاعه فيؤخذ وصية ابن المبارك لغلامه قال ثوبة وثلثة ثياب ام الولد كذلك
في م برواية ابن سماعة عن محمد رحمهما الله وفي ثلثة ثياب العبد نظر فقد ذكر
مع م واما المدبر فليس له شيء من الثياب وغيرها لانه يخرج من الثلث وام
الولد من جميع المال قال رحمه الله سئلت عمن ماتت عن زوج وبنتين وام الاب
وام ولا مال لها سوى مهر على زوجها مائة دينار ثم مات الزوج ولم يترك الا خمسين
دينارا فقلت يقسم بين البنتين والام اتساعا بقدر سهامهم لانه ذكر في كتاب
الدين والعين اذا كان على بعض الورثة دين من جنس عين التركة يحسب ما عليه من
الدين كانه عين ويترك حصته عليه ويترك العين لانصبائهم فيرجع من الورثة
محسبنا على الزوج من المهر ستة وعشرين دينارا كانه عين وبقي لهم ثلثة دينارا
في نصيب البنتين والام فيكون بينهم على سهامهم من اصل المسئلة واذا قبض رجع كثير
من مشايخنا انه يقسم الخمسون بينهم اثلاثا فيأخذ الصغير والكبير والذكر والانثى سواء وهو غلط فاحش والله اعلم

كتاب الشروط

مع باع دارا بيد الصغير ولم يكتب في الصك انه باع
بحكم الولاية بيد الصك قال محمد رحمه الله وفيه نظر مع وكيف الصغير مع المرأة عن مهرها
بيع ملغوف لا بد وان يكتب انه صالحها على ثوب ملغوف بعينه لانه اذا لم يكتب بعينه
يكون صلحا على ثوب فكر وقال في صك حانوت بيع باذن القاضي من التركة الى قضاء
دين الميت في آخر وضمان الدرك على البائع بعد الصك فامسك من وجهين احدهما
انه لا ضمان في البيع على احد من القاضي والثاني انه ليس فيه ان الغريم يطلب دينه لانه اذا لم
يطلبه لا يباع في ذلك شيء من التركة وقال في صك محدود كتب في آخر حدوده الرض فيها
عامرة فلان بن فلان معه فامر وبيع ان يقول مع ارض في يد فلان بن فلان الجواز بعد
العامرة من اكرة فيدخل الارض الخالي في المبيع وقال يكتب في صك الدار المبيعة اذا
كان لطريق فيها وكذا الطريق الفلاني بنته الى دار فلان وفرضل نصف لطريق الذي بين
هذه الدار وبين الدار المبيعة هذه في هذا البيع والعالم يكتب لطريق مشترك بين البائع
وبين صاحب هذه الدار لانه تنصيص على ان بقي نصف هذا الطريق على ملك البائع ولم يكتب

وكان هذا الطريق مشتركا بينهما او الطريق مشترك بين المشتري وصاحب هذه الدار
لا يكون فيه وكيل لرهونه في البيع وقال في صك وقف دار كتب فيه وقفها بحدودها
وشملها واجزاءها والبنها وطينها وتوابعها لا اكتب عالم مح وطينها وتوابعها لانه
متقول ويجيء باجزائها والبنها المركبة فيها حتى يخرج حتى كرتها منقولة قال رحمه الله و
هذا احسن والله اعلم

كتاب الحيل في الشفعة

قال المطلقة الرجعية
اذا راجعتني فانت طالق فاحيلة ان تعاين الزوج راجعها في السجلات
والكتاب فيها عرض مح سجل دعوى وكيل المدعي هذا رضا على وكيل المدعى عليه
هذا فذكر فيه انه ادعى وكيل المدعي هذا على وكيل المدعى عليه هذا ان هذا المدعى باع
من هذا المدعي عليه ارضا بكذا دينارا وقبض المدعى عليه ذلك منه وان هذا المدعي اقر انه اذا احضر هذا
البائع الثمن فانه يقبضه ويسلم البيع اليه وان هذا المدعي او ثمن الى هذا الوكيل بالقبض
وسلم هذا الوكيل بالقبض هذا البيع من هذا المدعي فبقيت هذه الارض في يد المدعي
عليه بهذا بغير حق واقر وكيل المدعي عليه بهذا ذكر فاقام وكيل المدعي البينة على ذلك
فحكمت بمحضر المحاصيص يكون هذه الارض ملكا للمدعي بهذا السبب ويكون لها
في يد المدعي عليه بغير حق فقال فيه خالد رضي الله عنه ينبغي ان لا تكون للمدعي وكذا المشتري
فلانا انه اذا احضر البائع الثمن فانه يقبضه ويسلم البيع معه وكذا لم يقل اوفى الثمن الى
هذا الوكيل بالقبض ثم قبض الوكيل البيع معه يرتفع الوكيل والوكالة بقبض المطلق فلا يبقى
من بعد ان القبض كان بعد قبض الثمن وكذا التوكيل بالقبض وان اريد بالقبض بهذا
الترتيب لكن يحتاج صون السجلات عن مثله والثاني انه قال وقبض هذا الوكيل البيع
فبقيت الارض في يد المدعا عليه بغير حق وليس لذكر انه اذا كان هذا بيعا فقبض
او رضا من الابتداء فقبضه لا يكون في يد بغير حق علم بطالبة البائع بتسليمها
لان اصل القبض كان بحق والثالث انه قال فحكمت بكون هذه الارض ملكا للمدعي بهذا
السبب والقبض ليس بسبب للملك بل بعد اعادة الى قديم ملكه او تقرير الملك
في الارض والرابع انه قال فحكمت بمحضر المحاصيص ولم يذكر على من حكم ولو قال فحكمت
على وكيل المدعى عليه لا يضره والعالم يضره لحكم على المدعى عليه بمحضر من الوكيل

باب

ما لا تقبل فيه البينة ولا يحلف فيه المدعى عليه ولا جواب من المتأخرين شافي آخر
الوكيل والمرسل وسئل الى المؤكل فغاب الوكيل او مات او هو حاضر لكن لم يخاصم
البائع هل للمؤكل ان يرد على البائع وفي القاضي اذا قال له القاضي نقد ثمن عبدها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)